

الإمام الصادق (ع) وأثره في تأصيل علم أصول الفقه

د. صادق

جامعة الكوفة / كلية الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم

يُعد علم أصول الفقه من العلوم المهمة في الدراسات الدينية لأنه خادم علم الفقه : فعن طريقه يتم معرفة القواعد الممهّدة أو العناصر المشتركة في استنباط الحكم الشرعي , فلا يمكن لأي فقيه أن يستغني عن هذا العلم في معرفة أحكام الشريعة الإسلامية .

ولكل علم تاريخ ونشأة , وله رجال أسهموا في توضيحه وتطويره ؛ فأناروا الطريق للأجيال اللاحقة , ومن بين تلك العلوم علم أصول الفقه , وعلى رأس بناء هذا العلم الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام (ت 148 هـ) ؛ ولذا جاء هذا البحث لبيان دور الإمام عليه السلام في تأسيس وتأصيل علم أصول الفقه , وقد انتظم في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تاريخ علم أصول الفقه
المبحث الثاني : تلامذة الإمام الصادق عليه السلام وأثره في العلوم
المبحث الثالث : التأصيل للقواعد الأصولية

المبحث الأول : تاريخ علم أصول الفقه

المطلب الأول : الآراء في نشأة علم الأصول

هناك آراء عدة في نشأة علم أصول الفقه أعرضها حسب السبق التاريخي , وهي :

الرأي الأول : إن النشأة كانت في زمن الرسول الأكرم (ص) :

ويعتمد هذا الرأي على أنّ بداية الإجتهد بصورته البسيطة والأولية كانت في عصر خاتم الأنبياء محمد (ص) ؛ من خلال تمسك بعض الصحابة بالقواعد الأصولية للاستنباط وتطورت بعد وفاة الرسول الكريم (ص)، فالصحابه والتابعون والفقهاء دأبوا في استنباطهم على الاستناد إلى هذه القواعد فحملوا الأمر على الوجوب، والنهي على الحرمة وقرنوا العام بالخاص والمطلق بالمقيد، وعملوا بظاهر الألفاظ واستندوا إلى الإجماع وخبر الثقة , وإلا لما جاز أن نسمي أمثال ابن عباس وابن

مسعود والشعبي وابن سيرين بالفقهاء . نعم تميز العصر الأول للرسالة بقلّة وبساطة المسائل التي تواجه الفرد والجماعة وبوجود النبي (ص) والصحابة ، وبالإطلاع على أسباب النزول وسائر القرائن التي تيسر فهم القرآن والحديث ؛ مع أن حدود الاجتهاد كانت ضيقة وعلى مستوى بسيط خلافاً للعصر التالي الذي ازدادت فيها المسائل تعقيداً، وابتعد زمن نزول الكتاب وصدور السنة ، وخفيت القرائن والشواهد وتعقدت لذلك طرق الاجتهاد وصعبت (1) .

واستدل على رأيه ببعض الآيات والروايات العامة والخاصة التي تؤيد وجود الاجتهاد في زمن الرسول الكريم وذلك استناداً الى حجية الفتوى بشكل مطلق أو الى استناد أئمة المذهب الى ظواهر الكتاب والسنة، والى وجود المصطلحات الأصولية في عصر الصحابة أيضاً :

- ١ - يقول الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم : (مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) (2) . تدل هذه الآية على الوجوب الكفائي للتفقه في الدين، وليس التفقه في الدين الا طلب الأحكام الشرعية والتخصص فيها، وهذا يعني الرجوع الى القواعد الأصولية ولو بشكائها البسيط الميسر.
- ٢ - روي أنّ الرسول (ص) قال لمعاذ حين أرسله الى اليمن : (بم تحكم؟ قال : بكتاب الله ، قال رسول الله (ص) : فإن لم تجد ؟ قال : قال : أجتهد برأبي) (3) ، وكذا قول الرسول (ص) لابن مسعود : (اقض بالكتاب والسنة اذا وجدتهما فان لم تجد الحكم فيهما اجتهد رأيك) (4) . وتوفرت الروايات عن طريق أهل السنة على مدح وذم العمل بالرأي والاجتهاد ، فالاجتهاد كان معمولاً به في زمن الصحابة ، بل في زمن الرسول، وواضح أن العمل بالرأي والاجتهاد لا يمكن

أن يتحقق بدون الاعتماد على قواعد أصولية ولو على مستوى بسيط وفي حدود ضيقه (5).

المناقشة : يبدو أن صاحب هذا الرأي قد خلط بين بداية التفكير الأصولي وبين نشأة علم أصول الفقه كعلمٍ مستقل ، والذي يثبتته هو الأول دون الثاني .

الرأي الثاني : إن نشأة علم أصول الفقه على يد الإمام أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام (ت114هـ) ، وبعده ابنه أبو عبد الله الصادق عليه السلام ، وقد أُملياً فيه على جماعة من تلامذتهما قواعد ومسائله ، جمعوا من ذلك مسائل رتبها المتأخرون على ترتيب مباحثه مثل كتاب أصول آل الرسول وكتاب الفصول المهمة في أصول الأئمة وكتاب الأصول الأصلية * كلها بروايات الثقات مسندة متصلة الإسناد إلى أهل البيت عليهم السلام ، وأول من أفرد بعض مباحثه بالتصنيف هشام بن الحكم (ت179هـ) شيخ المتكلمين ، تلميذ أبي عبد الله الصادق عليه السلام ، صنّف كتاب "الألفاظ ومباحثها" ، هو أهم مباحث هذا العلم ، ثم يونس بن عبد الرحمن (ت208هـ) مولى آل يقطين ، تلميذ الإمام موسى بن جعفر عليه السلام صنّف كتاب "اختلاف الحديث" وهو مبحث تعارض الدليلين والتعادل والترجيح بينهما (6) .

ويؤيد السيد محمد باقر الصدر (ت1400هـ) هذا الرأي (7) .

المناقشة : هذا الرأي يثبت أنّ بداية التصنيف كانت في عهد الإمام الصادق عليه السلام بما أملاه على تلامذته ، وهو بحد ذاته لا يمنع من أن يكون بداية التفكير الأصولي كانت في مرحلة أسبق من عصر الإمام عليه السلام .

الرأي الثالث : يقول : إن مؤسس علم أصول الفقه هو محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ) ، وقد ذهب إلى هذا

الرأي جمع من الباحثين (8) , منهم الاستاذ محمد أبو زهرة إذ يقول: (والجمهور من الفقهاء يقرّون للشافعي بأسبقية بوضع علم الأصول)(9) .

المناقشة : إن كان المقصود من تأسيس علم الأصول هو اختراعه وإيجاده ، فلا يصح نسبة هذا الأمر لأي شخص كان ، إذ أنّ علم الأصول تلفيق لمسائل ترتبط باللغة والأدب ، والعلوم العقلية ، وبناء العقلاء والشارع . من هنا فإن اختراع علم الأصول يجب أن ينسب إلى أهل اللغة والعقل والشارع لا لأي شخص آخر . فكيف يمكننا القول بأن الشافعي هو الذي أسس ووضع قواعد : دلالة الأمر على الوجوب، والنهي على الحرمة والتحسين والتقبيح العقليين، والعمل بخبر الثقة ، وحجية الاستصحاب ؟ . وإن كان المقصود من تأسيس علم الأصول الكشف والتوضيح والتطبيق للقواعد الأصولية في استنباط الأحكام ، فإنّ نسبته إلى الشافعي وإن صح في قسم من القواعد الأصولية فلا يصح في جميعها ، إذ من الواضح أن استعمال القواعد الأصولية للاستنباط كان موجوداً منذ صدر الإسلام وازداد بعد وفاة الرسول الكريم (ص)(10) ، مع أن كتاب الرسالة للشافعي لم يشمل جميع مسائل علم الأصول ؛ لأنها اشتملت على عناوين لا ترتبط بالأصول مثل: «باب فرض الله طاعة رسوله مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدها»، «باب ما أمر الله من طاعة رسوله»، «باب ما أبان الله لخلقه من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى إليه وما شهد له به من اتباع ما أمر به ومن هداه وأنه هاد لمن اتبعه»، «باب ما أبان فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة على من تزول عنه بالعدو وعلى من لا تكتب صلاته بالمعصية» ، «باب الفرائض التي أنزلها الله نصاً»، «الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله معها»، «حمل الفرائض»، «في الزكاة»، «في الحج»، «في العدد»، «في محرمات النساء»، «في محرمات الطعام» وعناوين

أخرى من هذا القبيل، ومن ملاحظة حجم الكتاب ، قد لا يكون إطلاق اسم كتاب أصول الفقه عليه إطلاقاً حقيقياً (11).

الرأي الرابع : يتبين مما تقدم أنه ليس هناك رأي يكون محلاً للاتفاق بين الجميع في مسألة نشأة علم أصول الفقه ، والذي أميل إليه هو القول بالتفصيل : بين النشأة بمعنى بداية التفكير الأصولي فهذا كان في صدر الاسلام باستعمال الصحابة لبعض القواعد الأصولية ، وبين النشأة بمعنى الظهور والارتفاع وبروز علم الأصول كعلم مستقل فهذا يكون مع بدأ التصنيف فيه أي على يد هشام بن الحكم (ت 179 هـ) تلميذ الإمام الصادق عليه السلام ، ويؤيد هذا التفصيل المعنى اللغوي لكلمة " نشأ " فهي تأتي تارة بمعنى ابتداء وأخرى بمعنى ارتفع وظهر (12)؛ أضف الى ذلك ما ذكر في تعريف العلم بأنه : مجموعة مسائل منظمة من المعارف حول موضوعات محدّدة (13) .

المبحث الثاني : تلامذة الإمام الصادق (ع) وأثره في العلوم

المطلب الأول : تلامذته

تسلّم الإمام الصادق عليه السلام الإمامة بعد وفاة الإمام الباقر عليه السلام (ت 114 هـ) ، وكانت السلطة الأموية في حالة ضعف وانحصر اهتمامها بالدفاع عن سلطتها، مما أعطى الإمام الصادق عليه السلام الفرصة في نشر فقه آل بيت محمد (صلى الله عليه وآله) بين المسلمين كافة في المدينة المنورة حيث كان يقيم، وسرعان ما انتشر حديث الإمام عليه السلام وشاع ذكره بين المسلمين، فاندفعت إليه جموع الدارسين والباحثين عن المعرفة بالإسلام ، حتى صار المرجع الأول بلا منازع على امتداد مساحة العالم الإسلامي، وصار الطلبة يأخذون عنه العلوم الدينية وغيرها أيضاً كما في علوم الطب والكيمياء والحساب .

وقال ابن حجر عن الإمام الصادق عليه السلام : (ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان وانتشر حديثه في جميع البلدان، وروى عنه الأئمة الأكابر، ك يحيى بن سعيد وابن جريج ومالك وأبي حنيفة وغيرهم) (14).

وبعد (المدينة المنورة) إنتقل الإمام الصادق عليه السلام إلى الكوفة لمدة من الزمن لأنها كانت من أكبر المدن الإسلامية آنذاك وكان فيها حركة تجارية ضخمة مما دفع بالكثير من المسلمين من مختلف البلدان للتردد عليها آنذاك، فوجد الإمام ان الانتقال إليها مفيد أكثر للحركة الفقهية ونشر العلوم الإسلامية الاصلية ، فقد ورد عن الحسن بن علي بن زياد الوشاء أنه قال لابن عيسى القمي : (إني أدركت في هذا المسجد - مسجد الكوفة - تسعمائة شيخ كل يقول : (حدثني جعفر بن محمد عليه السلام) (15).

ومن أبرز طلابه كان (أبان بن تغلب) و(هشام بن الحكم) و(يونس بن عبد الرحمن) و(جابر بن حيان) , وأما أبو حنيفة النعمان فإنه قال : لولا السنتان لهلك النعمان(16) .

كما أن للإمام الصادق عليه السلام فضل سبق ، وله على الأكابر فضل خاص ، فقد كان أبو حنيفة يروي عنه ، ويراه أعلم الناس باختلاف الناس ، وأوسع الفقهاء إحاطة ، وكان الإمام مالك يختلف إليه دارسا راويا ، وكان له فضل الأستاذية على أبي حنيفة فحسبه ذلك فضلا . وهو فوق هذا حفيد علي زين العابدين الذي كان سيد أهل المدينة في عصره فضلا وشرفا ودينا وعلمًا ، وقد تتلمذ له ابن شهاب الزهري ، وكثير من التابعين ، وهو ابن محمد الباقر الذي بقر العلم ووصل إلى لبابه ، فهو ممن جعل الله له الشرف الذاتي والشرف الإضافي بكريم النسب ، والقرباة الهاشمية ، والعترة المحمدية (17) . وكان يؤم مدرسته طلاب العلم ورواة الحديث من الأقطار النائية ، لرفع الرقابة وعدم الحذر فأرسلت الكوفة ، والبصرة ، وواسط ، والحجاز إلى جعفر بن محمد أفلاذ أكبادهما ، ومن كل قبيلة من بني أسد ، ومخارق ، وطى ، وسليم ، وغطفان ، وغفار ، والأزد ، وخزاعة ، وخثعم ، ومخزوم ، وبني ضبة ، ومن قريش ، ولا سيما بني الحارث بن عبد المطلب ، وبني الحسن بن الحسن بن علي (18)

المطلب الثاني : دور الإمام الصادق في العلوم الدينية وغيرها

للإمام الصادق عليه السلام دور بارز في رفد العلوم الدينية وغيرها , أعرض إليها على نحو الإيجاز :

أولاً : علم الحديث : تشجيعه على تدوين كتابة الأحاديث والروايات ؛ لأن مجرد الاعتماد على الذاكرة لا يشكل أساساً متيناً لحفظ التراث الإسلامي ، مع ما فيه الحفظ من خطر النسيان أو التحريف والتزوير، وهكذا شرع طلاب الإمام الصادق عليه السلام بتدوين الحديث والسيرة حتى تحفظ من النسيان والتحريف .

وقد وضعت مدرسة الصادقين عليه السلام الموازين للتمييز بين الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة بسبب الرواة الوضّاعين الكذابين، أو للتفاضل بين الأخبار المتعارضة المنقولة عن الأئمة للتمييز بين ما يعمل به وما لا يعمل به، وفي هذا يقول الإمام الباقر عليه السلام لزرارة بن أعين (يا زرارة خذ ما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر، فقلنا يا سيدي: إنهما معاً مشهوران؟ قال: عليه السلام : خذ بما يقول أعدلهما عندك وأوثقهما في نفسك، فقل: إنهما عدلان موثقان؟ قال عليه السلام : أنظر إلى ما وافق العامة فاتركه ، وخذ بما خالف فإن الحق فيما خالفهم ...) (19) .

وبلغ الرواة عنه أربعة آلاف , وكان الشيعة يأخذون عنه الحديث كمن يتلقاه عن سيد الرسل (ص) , فقد روى أبان بن تغلب وحده عنه ثلاثين ألف حديث , ومحمد بن مسلم ستة عشر ألفاً (20) , وكان من أبرز ثمار روايته الأصول الأربعمئة التي هي الأساس للكتب الحديثية المعتبرة عند الشيعة الإمامية (21) .

ثانياً : في مجال تفسير القرآن يكفي مراجعة تفسير البيان للطبرسي لمعرفة ما ذكر عن الإمام الصادق عليه السلام وكذا مؤلفات آيات الأحكام مثل كنز العرفان ومدارك الأحكام (22) .

ثالثاً : إعداد جيل متخصص بالعلوم : فقد حرص الإمام عليه السلام على إعداد نخبة خاصة من تلامذته وأدهم ليكونوا من ذوي الاختصاص في الفروع العلمية المتنوعة , ففي مجال الفقه أعد يونس بن عبد الرحمن وزكريا بن آدم وغيرهم , وفي علم الكلام أعد هشام بن الحكم , وفي التفسير أبان بن تغلب .

رابعاً : علم الكلام : فقد تصدى الإمام الصادق عليه السلام للرد على الشبهات والأفكار الباطلة بنفسه تارة كتصديه للديصاني أو ابن أبي العوجاء وأبي زينب الخطاب وأخرى يخول أحد تلامذته للرد كهشام بن الحكم والمفضل بن عمر (23) .

خامساً : في علم الكيمياء : ألف تلميذه جابر بن حيان الصوفي الطرطوسي خمسمائة رسالة في ألف ورقة , وهي تتضمن رسائل الإمام جعفر الصادق عليه السلام (24).

سادساً : وضع القواعد الأصولية لعلم الفقه : وهو ما يعنى به المبحث القادم على نحو التفصيل .

المبحث الثالث : التأصيل للقواعد الأصولية

واصل الإمام الصادق عليه السلام الدور الذي سار عليه والده الإمام الباقر عليه السلام في وضع الأسس والقواعد التي يستند

عليها الفقيه في استنباط الحكم الشرعي , ويهتم هذا المبحث في بيان أبرز ما وضعه الإمام الصادق عليه السلام منها :

المطلب الأول : مباحث الألفاظ

وردت روايات عديدة عن الإمام الصادق عليه السلام تتضمن تطبيقاتاً أصولية في مسائل فقهية متعددة , منها :

أولاً : استعمال المشترك اللفظي* في أكثر من معنى

في الرواية عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عز وجل : (...فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ...) (25) قال : ان علمتم لهم ديناً ومالاً (26).

ورواية أخرى عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عز وجل : (...فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ...) (27) قال : الخير : ان يشهد أن لا إله إلا الله وان محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) ويكون بيده عمل يكتسب به أو يكون له حرفة (28).

لفظ " الخير " في الرواية الأولى جاء بمعنى الدين والمال , وفي الرواية الثانية بمعنى أن يكون مسلماً وأن يكون ذو عمل يكتسب به , وهذا استعمال للمشارك اللفظي في أكثر من معنى .

ثانياً : مفهوم الأولوية**

1- في الرواية عن محمد بن سنان ، عن حديد بن حكيم ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : أدنى العقوق أف ، ولو علم الله عز وجل شيئاً أهون منه لنهي عنه (29) , إشارة الى قوله تعالى : (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا) (30) , فالأية تحرم قول أف للوالدين وهي تدل بالأولوية على حرمة ضربهما .

2- وسئل الإمام الصادق عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فلا ينزل أعليه الغسل ؟ قال : كان علي عليه السلام يقول : إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل , كان علي عليه السلام يقول : كيف لا يوجب الغسل والحد يجب فيه (31) .

وجه الدلالة : إذا التقى الختانان - أي تحقق الجماع - فإنّه يوجب الحد إذا على نحو الزنى , ومن باب أولى أنّه يوجب الغسل , وهنا الانتقال من الأعلى الى الأدنى بمفهوم الأولوية .

ثالثاً : مفهوم الوصف*

في الرواية عن زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) - في حديث - أنه قال : وأما خلاف الكلب مما تصيد الفهود والصقور وأشباه ذلك فلا تأكل من صيده الا ما أدركت ذكاته لأن الله عز وجل قال : (مُكَلِّبِينَ) ** فما كان خلاف الكلاب فليس صيده بالذي يؤكل الا ان تدرك ذكاته (32).

وجه الدلالة : الوصف الموجود في الآية هو مُكَلِّبِينَ , وهي تدل على حلية ما اصطاده الكلب دون غيره , وهذا على فرض ثبوت المفهوم للجملة الوصفية .

رابعاً : مفهوم الشرط *

1- في الرواية عن داود بن النعمان عن أبي أيوب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنا نريد أن نتعجل السير وكانت ليلة النفر حين سألته فأني ساعة ننفر ؟ فقال لي : أما اليوم الثاني فلا تنفر حتى تزول الشمس وكانت ليلة النفر وأما اليوم الثالث فإذا ابيضت الشمس فانفر فإن الله جل ثناؤه يقول : (... مَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) (33) فلو سكت لم يبق أحد إلا تعجل ولكنه قال : " وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ " (34).

وجه الدلالة : إذا أشرقت الشمس فانفر , وحسب مفهوم الشرط : إذا لم تشرق الشمس فلا يصح لك أن تنفر .

2- وفي رواية أخرى عن المفضل ، عن محمد الحلبي قال : سألته - يعني أبا

عبد الله - عن الرجل يصلي في زاوية الحجرة وابنته أو امرأته تصلي بحذاءه في

الزاوية الأخرى ، قال : لا ينبغي ذلك إلا أن يكون بينهما ستر ، فإن كان بينهما

ستر أجزأه (35).

وجه الدلالة : إن كان بينهما ستر أجزأه , وبمفهوم الشرط يكون : إذا لم يكن بينهما ستر لا يجزئه .

3- عن معاوية بن عمار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء (36) .

وجه الدلالة : حسب مفهوم الشرط يكون : إذا لم يكن الماء قدر كر فإنه يتنجس .

خامساً : دلالة الأمر على الوجوب

في الرواية عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : العمرة واجبة على الخلق بمنزلة الحج على من استطاع لأن الله تعالى يقول : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) (37) وإنما نزلت العمرة بالمدينة قال : قلت له : (... فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ...) أيجزئ ذلك عنه ؟ قال : نعم (38) .

فالأمر " أتموا " ظاهر في الوجوب ؛ ولذا يقول الإمام عليه السلام
العمره واجبة بمنزلة الحج .

2- وعن صفوان بن يحيى عن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام
قال : ليس له ان يصلي ركعتي طواف الفريضة إلا خلف المقام
لقول الله عز وجل (...وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى...) (39)
فإن صليتها في غيره فعليك إعادة الصلاة (40).
فالأمر " اتخذوا " ظاهر في الوجوب .

3- وروى داود بن الحصين ، عن أبي العباس البقباق قال : قلت
لأبي عبد الله عليه السلام : " يتزوج الرجل الأمة بغير علم أهلها ؟
قال : هو زنا إن الله عز وجل يقول : (... فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ
...) (41) .

فالأمر " فَأَنْكِحُوهُنَّ " في الآية ظاهر في الوجوب .

سادساً : دلالة النهي على الحرمة

1- عن جارود أبي المنذر قال : سمعت أبا عبد الله (عليه السلام)
يقول : سيد الأعمال ثلاثة : إنصاف الناس من نفسك حتى لا
ترضى بشئ إلا رضيت لهم مثله ومواساتك الأخ في المال وذكر
الله على كل حال ليس سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله
أكبر فقط ولكن إذا ورد عليك شيء أمر الله عز وجل به أخذت به
وإذا ورد عليك شيء نهى الله عز وجل عنه تركته (42) .

ومن الواضح أن النهي في الرواية فسر بلزوم الترك .

2- وعن أبي الربيع الشامي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن كل مسكر فكل مسكر حرام
(43) .

فالرواية واضحة الدلالة في أن النهي ظاهر في الحرمة .

سابعاً : استعمال النهي في الكراهة

1- في الرواية (44) عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه
السلام انه سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القنفذ
والوطواط والحمير والبغال والخيول فقال : ليس الحرام إلا ما حرم
الله في كتابه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر عن
اكل لحوم الحمير ، وإنما نهاهم من اجل ظهورهم أن ينفوه ،
وليست الحمر بحرام ثم قال : اقرأ هذه الآية (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا
أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا

مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ... (45).

فأكل الحمير ليس بحرام ولكنه مكروه .

2- وعن صفوان بن يحيى عن إسماعيل بن جابر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في طعام أهل الكتاب ؟ فقال : لا تأكله ، ثم سكت هنيئة ثم قال : لا تأكله ، ثم سكت هنيئة ثم قال : لا تأكله ، ولا تتركه تقول انه حرام ، ولكن تتركه تنزله عنه ، إن في آييتهم الخمر ولحم الخنزير (46).

فالنهي التنزيهي هنا بمعنى الكراهة .

ثامناً : دلالة النهي على الفساد

1- في الرواية عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : قلت له : رجل صام في السفر فقال : إن كان بلغه أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى عن ذلك فعليه القضاء وإن لم يكن بلغه فلا شيء عليه (47) . وجه الدلالة : وجوب القضاء عليه دلالة على فساد صومه في السفر للنهي عنه .

2- قال الصادق عليه السلام : لا يقع الطلاق إلا على كتاب الله والسنة ، لأنه حد من حدود الله عز وجل يقول : (إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ...) (48) ويقول : (... وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ...) (49) ويقول : (... وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ...) وإن رسول الله صلى الله عليه وآله ردد طلاق عبد الله بن عمر لأنه كان خلافا للكتاب والسنة (50) .

فالطلاق وقع فاسدا لمخالفته الكتاب والسنة .

تاسعاً : الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده

عن ضريس الكناسي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : إن امرأة أتت رسول الله (صلى الله عليه وآله) لبعض الحاجة فقال لها : لعلك من المسوفات ، قالت : وما المسوفات يا رسول الله ؟ قال : المرأة التي يدعوها زوجها لبعض الحاجة فلا تزال تسوفه حتى ينعس زوجها وينام فتلك لا تزال الملائكة تلعنها حتى يستيقظ زوجها (51).

وجه الدلالة : إن حق الفراش هو من حقوق الرجل على المرأة ، فإذا تظاهرت بانشغالها بعبادة كالصلاة مثلاً تكون تلك الصلاة منهيّاً عنها ؛ لأنها مأمورة بطاعة زوجها وتمكينه منها ، ويرى المحقق الكركي أن استحقاق اللعن دال على التحريم (52).

عاشراً : الوجوب الموسّع والمضيّق

1- عن بريد بن معاوية قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الإيلاء إذا ألى الرجل أن لا يقرب امرأته ولا يمسه ولا يجمع رأسه ورأسها فهو في سعة ما لم تمض الأربعة أشهر فإذا مضت أربعة أشهر وقف فإما أن يفىء ويمسها ، وإما أن يعزم على الطلاق فيخلي عنها حتى إذا حاضت وطهرت من محيضها طلقها تطليقة قبل أن يجامعها بشهادة عدلين ثم هو أحق برجعها ما لم تمض الثلاثة الأقراء(53).

2- عن عبد الله بن مسكان ، عن عبد الأعلى بن أعين ، عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال : إن من الأشياء أشياء مضيقة ليس تجري إلا على وجه واحد منها وقت الجمعة ليس لوقتها إلا وقت واحد حين تزول الشمس (54).

حادي عشر : الوجوب الكفائي والتخييري

1- في الرواية عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال إذا سلم من القوم واحد أجراً عنهم وإذا رد واحد أجراً عنهم (55). فالرواية تدل على أن رد السلام واجب على الكفاية .

2- في الرواية عن حماد ، عن حريز ، عن أخبره ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : مر رسول الله (صلى الله عليه وآله) على كعب بن عجرة والقمل يتناثر من رأسه وهو محرم فقال له : أتؤذيك هو أمك ؟ فقال : نعم فأنزلت هذه الآية (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) (56) فأمره رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يحلق وجعل الصيام ثلاثة أيام والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مدين والنسك شاة ، قال أبو عبد الله (عليه السلام) : وكل شيء من القرآن " أو " فصاحبه بالخيار يختار ما شاء وكل شيء من القرآن " فمن لم يجد كذا فعليه كذا " فالأولى الخيار (57) .

ثاني عشر: النكرة الواقعة في سياق النفي تفيد العموم

في الرواية عن أبان بن عثمان عن شعيب العنقري عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل وأنا عنده أسمع عن طلاق العبد قال : ليس له طلاق ولا نكاح أما تسمع الله تعالى يقول : عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء) قال : لا يقدر على الطلاق ولا على النكاح إلا بإذن مولاه (58).

المطلب الثاني : الأدلة الشرعية

أولاً : حجية الكتاب العزيز

1- في الرواية عن علي بن حديد ، عن مرارم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كل شئ حتى والله ما ترك الله شيئاً يحتاج إليه العباد ، حتى لا يستطيع عبد يقول : لو كان هذا أنزل في القرآن ؟ إلا وقد أنزله الله فيه (59).

2- عن المعلى بن خنيس قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله عز وجل ولكن لا تبلغه عقول الرجال (60).

ثانياً : حجية السنة الشريفة

عن السكوني ، عن أبي عبد الله عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : السنّة سنّتان : سنّة في فريضة الأخذ بها هدى ، وتركها ضلالة ، وسنّة في غير فريضة الأخذ بها فضيلة وتركها إلى غير خطيئة (61) .

ثالثاً : حجية خبر الثقة

1- عن يونس بن عمار أن أبا عبد الله (عليه السلام) قال له في حديث : أما ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) فلا يجوز لك أن ترده (62) .

2- عن جميل بن دراج قال : سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : بشر المختبين بالجنة : بريد بن معاوية العجلي ، وأبو بصير ليث بن البختري المرادي ، ومحمد بن مسلم ، وزرارة ، أربعة نجباء أمناء الله على حاله وحرامه ، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست (63) .

3- عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : قول الله جل ثناؤه : (الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ) (64) قال : هو الرجل يسمع الحديث فيحدث به كما سمعه ، لا يزيد فيه ولا ينقص منه (65).

رابعاً : رد القياس*

1- عن عيسى بن عبد الله القرشي قال : دخل أبو حنيفة على أبي عبد الله عليه السلام فقال له : يا أبا حنيفة ! بلغني أنك تقيس ؟ قال : نعم قال : لا تقس فإن أول من قاس إبليس حين قال : خلقتني من نار وخلقته من طين ... (66) .

2- عن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن السنة لا تقاس ألا ترى أن المرأة تقضي صومها ولا تقضي صلاتها يا أبان إن السنة إذا قيست محق الدين (67) .

3- عن أبي شيبه الخراساني : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن أصحاب المقاييس طلبوا العلم بالمقاييس فلم تزد هم المقاييس من الحق إلا بعدا وإن دين الله لا يصاب بالعقول (68) .

المطلب الثالث : المرجّحات

عن عمر بن حنظلة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك ؟ ... قال قلت : فإن كان كل رجل اختار رجلا من أصحابنا فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما ، واختلفا فيما حكما وكلاهما اختلفا في حديثكم ؟ قال : الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر ، قال : قلت : فإنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا لا يفضل واحد منهما على الآخر ؟ قال : فقال : ينظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك فإن المجمع عليه لا ريب فيه ، وإنما الأمور ثلاثة : أمر بين رشده فيتبع ، وأمر بين غيه فيجتنب ، وأمر مشكل يرد علمه إلى الله وإلى رسوله ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله : حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك ، فمن ترك شبهات نجا من المحرمات ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم . قلت : فإن كان الخبران عنكما مشهورين قد رواهما الثقات عنكم ؟ قال : ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة ، قلت : جعلت فداك أرأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة ووجدنا أحد الخبرين موافقا للعامة والآخر مخالفًا لهم بأي الخبرين يؤخذ ؟ قال : ما خالف العامة ففيه الرشاد . فقلت : جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعا . قال : ينظر إلى ما هم إليه أميل ، حكاهم وقضاتهم فيتترك ويؤخذ بالآخر . قلت : فإن وافق حكاهم الخبرين جميعا ؟ قال : إذا كان ذلك فارجه حتى تلقى إمامك فإن الوقوف عند شبهات خير من الاقتحام في الهلكات .(69)

المطلب الرابع : الأصول العملية

أولاً : أصل البراءة

1- عن حريز بن عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : رفع عن أمتي تسعة : الخطأ ، والنسيان ، وما أكرهوا عليه ، وما لا يطيقون ، وما لا يعلمون ، وما اضطروا إليه ، والحسد ، والطيرة ، والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشقة (70).

2- عن أبي الحسن زكريا بن يحيى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم (71).

ثانياً : الإستصحاب

عن زرارة قال : قلت له : أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره أو شيء من مني - إلى أن قال - فإن ظننت أنه قد أصابه ولم أتيقن ذلك فنظرت فلم أر شيئاً ثم صليت فرأيت فيه ، قال : تغسله ، ولا تعيد الصلاة ، قلت : لم ذاك ؟ قال : لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً (72) .

ثالثاً : الاحتياط

عن يونس ، عن رجل ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألته عن الامام يصلي بأربعة أنفس أو خمسة أنفس ويسبح اثنان على أنهم صلوا ثلاثاً ويسبح ثلاثة على أنهم صلوا أربعاً ويقول هؤلاء : قوموا ويقول هؤلاء : اقعدوا والامام مايل مع أحدهما أو معتدل الوهم فما يجب عليه ؟ قال : ليس على الامام سهو إذا حفظ عليه من خلفه سهوه بإيقان منهم وليس على من خلف الامام سهو إذا لم يسه الامام ولا سهو في سهو وليس في المغرب والفجر سهو ولا في الركعتين الأولتين من كل صلاة ولا في نافلة فإذا اختلف على الامام من خلفه فعليه وعليهم في الاحتياط الإعادة والاخذ بالجزم (73).

رابعاً : أصالة الحلية

عن عبد الله بن سليمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الجبن قال : كل شيء لك حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان عندك أن فيه مينة (74) .

أولاً : عدم صحة ما اشتهر من أن نشأة علم أصول الفقه كانت على يد محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ) ؛ فإنه إن كان بمعنى بداية التصنيف في هذا العلم , فهو غير صحيح ؛ وذلك لتقدم هشام بن الحكم (ت179هـ) تلميذ الإمام الصادق عليه السلام بتأليفه كتاب " الألفاظ ومباحثها " , مع أن كتاب الرسالة للشافعي لم يشتمل على جميع المسائل الأصولية .

ثانياً : تبين من خلال البحث أنه ليس هناك رأي يكون محلاً للاتفاق بين الجميع في مسألة نشأة علم أصول الفقه , والذي ترجح للباحث هو القول بالتفصيل : بين النشأة بمعنى بداية التفكير الأصولي فهذا كان في صدر الاسلام باستعمال الصحابة لبعض القواعد الأصولية , وبين النشأة بمعنى الظهور والإرتفاع وبروز علم الأصول كعلم مستقل فهذا يكون مع بدأ التصنيف فيه أي على يد هشام بن الحكم (ت 179هـ) , ويؤيد هذا التفصيل المعنى اللغوي لكلمة " نشأ " فهي تأتي تارة بمعنى ابتداء وأخرى بمعنى ارتفع وظهر؛ أضف الى ذلك ما ذكر في تعريف العلم بأنه : مجموعة مسائل منظمة من المعارف حول موضوعات محدّدة .

ثالثاً : تبين أيضاً أنّ الإمام الصادق عليه السلام له الأثر البالغ في تأصيل القواعد الأصولية من خلال وضعها تارة , وبيانها وتطبيقها في مختلف الأبواب الفقهية تارة أخرى .

الترجمة الخلاصة

Title: The Role of Imam Sadiq (AS) in rooting aware assets

Researcher: m. Dr. Sadiq Hassan Ali al-Awadi /
Faculty of Jurisprudence

Conclusion

:

Is aware of the jurisprudence of the important science in religious studies because it is aware of Jurisprudence server: By the way is paved know the rules or the common elements in developing a legal judgment, it can not be any jurist to dispense this .knowledge to know the provisions of Islamic Sharia

Each flag history and genesis, with men contributed to the clarification and development; Vonaaroa the way for subsequent generations, and among those science science of jurisprudence, and on top of the builders of this science Imam Ja'far ibn Muhammad AH); therefore 148Sadiq peace be upon him (d. came this research to indicate the role of Imam peace be upon him In establishment and rooting aware of jurisprudence, has enrolled in three :sections

The first topic: the history of jurisprudence

The second topic: Imam al-Sadiq, peace be upon him and the features of his time

The third topic: the rooting of fundamentalist rules

:The search ended set of results, namely

1- incorrectness known that the emergence of the knowledge of jurisprudence was at the hands of Muhammad bin Idris Shafi'i (d. 204 AH); so as to pupil(provide Hisham ibn al-Hakam (d. 179 AH) Imam al-Sadiq, peace be upon him authored the book "words and Mbagesha

2- outweigh the researcher is to say in detail the issue of the emergence of science of jurisprudence: the Growing sense start thinking fundamentalist it was released Islam using companions for some of the rules of fundamentalism, and between origination sense impressions, and the rise and rise of knowledge assets as a science independent, it will be with the starting category has any by Hisham ibn al- .(AH 179Hakam (d.

3- also shows that Imam al-Sadiq, peace be upon him a deep impact on rooting fundamentalist rules by putting them at times, and described and applied in various jurisprudential doors at other times

الهوامش

(1) ظ : كرجي , أبو القاسم , نظرة في تطور علم الأصول : 23 .

(2) سورة التوبة : 122.

(3) ظ : البيهقي , أحمد بن الحسين , السنن الكبرى : 114 / 10 ؛ الزركشي ,

محمد بن بهادر , البحر المحيط في أصول الفقه : 22 / 4 .

(4) ظ : الرازي , محمد بن عمر , المحصول : 29 / 5 .

(5) ظ : كرجي , أبو القاسم , نظرة في تطور علم الأصول : 23- 24 ؛ مذكور ,

محمد سلام , أصول الفقه الاسلامي : 14 .

* كتاب أصول آل الرسول لمحمد هاشم بن زين العابدين الخوانساري (ت 1318هـ) , وكتاب الفصول المهمة في أصول الأئمة هو للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت 1104هـ) , وكتاب الأصول الأصلية هو للسيد عبد الله بن محمد رضا شبير الكاظمي (ت 1242هـ) .

(6) ظ : الصدر , حسن , الشيعة وفنون الإسلام : 78.

(7) ظ : المعالم الجديدة للأصول : 47.

(8) ظ : خلاف , عبد الوهاب , علم أصول الفقه : 13 ؛ حنفي , حسن , من النص

الى الواقع : 301 ؛ الزلمي , مصطفى إبراهيم , أصول الفقه الاسلامي في نسيجه

الجديد : 12 ؛ الخضري , محمد , أصول الفقه : 5 ؛ كمال الدين إمام , محمد ,

أصول الفقه الاسلامي : 23.

(9) محاضرات في أصول الفقه الجعفري , عن كتاب نظرة في تطور علم الأصول : 24 .

(10) ظ : كرجي , أبو القاسم , نظرة في تطور علم الأصول : 22- 23 .

(11) ظ : الشافعي , محمد بن إدريس , الرسالة ؛ المصدر السابق : 28- 29.

(12) ظ : الفراهيدي , الخليل بن أحمد , العين : 288 / 6 ؛ ابن منظور , لسان

العرب : 173 / 1 ؛ الطريحي , مجمع البحرين : 309 / 4.

(13) ظ : الملطي , أبو الحسين , التنبيه والرد : 35.

(14) ظ : العسقلاني , الصواعق المحرقة : 201 .

(15) ظ : النجاشي , أحمد بن علي , فهرست أسماء مصنفى الشيعة : 40.

(16) ظ : حيدر , أسد , الإمام الصادق والمذاهب الأربعة : 4 / 144.

(17) ظ : أبو زهره , محمد , الإمام الصادق : 30.

(18) ظ : حيدر , أسد , الإمام الصادق والمذاهب الأربعة : 38/1 .

(19) المجلسي , محمد تقى , روضة المتقين : 40 / 6 ؛ الفيض الكاشاني , الوافي : 291 / 1 .

(20) ظ : المظفر , محمد حسين , الإمام الصادق : 141/1 .

(21) ظ : السبحاني , جعفر , أضواء على عقائد الشيعة الإمامية : 335 .

(22) كنز العرفان للمقداد السيوري (ت 826هـ) , ومدارك الأحكام , لمحمد العاملي (ت 1090هـ) .

(23) ظ : المظفر , محمد حسين , الإمام الصادق : 170/1 وما بعدها .

(24) ظ : المصدر السابق : 145/1 .

* المشترك اللفظي : عبارة عن كون اللفظ واحدا موضوعا لمعاني متعددة , ظ : البجنوردي , حسن بن علي أصغر , منتهى الأصول : 16 / 1 .
(25) سورة النور : 23 .

(26) الحر العاملي , وسائل الشيعة : 137 / 23 .

(27) سورة النور : 23 .

(28) الحر العاملي , وسائل الشيعة : 138 / 23 .

** مفهوم الأولوية : أن يستفاد عرفا من الخطاب بالحكم في الأدنى ثبوته في الأقوى أو العكس , ظ : الحكيم , محمد سعيد , المحكم في أصول الفقه : 1 / 504 .
(29) الكليني , الكافي : 2 / 348 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 23 / 329 .
(30) سورة الإسراء : 23 .

(31) الصدوق , من لا يحضره الفقيه : 1 / 84 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 183 / 2 .

* أي انتفاء حكم الموصوف عند إنتفاء الوصف , ظ : المظفر , محمد رضا , أصول الفقه : 122 / 1 .

** إشارة الى قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ) سورة المائدة : 4 .
(32) الكليني , الكافي : 6 / 205 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 23 / 339 .

* انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط , ظ : المظفر , محمد رضا , أصول الفقه : 115/1 .

(33) سورة البقرة : 203 .

(34) الكليني , الكافي : 4 / 519 ؛ الطوسي , الاستبصار : 2 / 300 .

(35) ظ : الحر العاملي , وسائل الشيعة : 5 / 130 .

- (36) الكليني , الكافي : 2 / 3 ؛ الطوسي , الاستبصار : 6/1 .
- (37) سورة البقرة : 196 .
- (38) الكليني , الكافي : 295 / 4 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 9/11 .
- (39) سورة البقرة : 125 .
- (40) سورة النساء : 25 .
- (41) سورة البقرة : 125 .
- (42) الكليني , الكافي : 144 / 2 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 255/15 .
- (43) الكليني , الكافي : 418 / 6 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 496/3 .
- (44) الطوسي , تهذيب الأحكام : 42 / 9 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 119 / 24 .
- (45) سورة الأنعام : 145 .
- (46) الطوسي , تهذيب الأحكام : 87 / 9 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 211 / 24 .
- (47) الكليني , الكافي : 128 / 4 ؛ الصدوق , من لا يحضره الفقيه : 144/ 2 .
- (48) سورة الطلاق : 1 .
- (49) سورة الطلاق : 2 .
- (50) الحر العاملي , وسائل الشيعة : 17/22 .
- (51) الكليني , الكافي : 508 / 5 ؛ الصدوق , من لا يحضره الفقيه : 442/ 3 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 165 / 20 .
- (52) المحقق الكركي , جامع المقاصد : 40 / 4 .
- (53) المجلسي , محمد تقي , روضة المتقين : 148 / 9 .
- (54) الحر العاملي , وسائل الشيعة : 320 / 7 .
- (55) المصدر نفسه : 75/ 12 .
- (56) سورة البقرة : 196 .
- (57) الكليني , محمد بن يعقوب , الكافي : 453 / 4 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 166 / 13 .
- (58) الطوسي , تهذيب الأحكام : 347 / 7 ؛ الاستبصار : 215/3 .

- (59) الكليني , الكافي : 59 / 1 .
- (60) المصدر نفسه : 60 / 1 .
- (61) المصدر نفسه : 71 / 1 والبرقي , أحمد بن محمد , المحاسن : 1 / 220 .
- (62) الحر العاملي , وسائل الشيعة : 143 / 27 .
- (63) المصدر نفسه : 142 / 27 .
- (64) سورة الزمر : 18 .
- (65) الحر العاملي , وسائل الشيعة : 79 / 27 .
- * القياس : إثبات حكم في محلٍ بعلّةٍ لثبوته في محل آخر بتلك العلة , ظ : المظفر , محمد رضا , أصول الفقه : 184 / 3 .
- (66) الكليني , الكافي : 58 / 1 الحر العاملي , وسائل الشيعة : 347 / 2 .
- (67) الكليني , الكافي : 56 / 1 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 43 / 23 .
- (68) الكليني , الكافي : 58 / 1 ؛ المجلسي , محمد تقي , روضة المتقين : 196 / 12 .
- (69) الكليني , الكافي : 67 / 1 - 68 .
- (70) الصدوق , محمد بن علي بن بابويه , التوحيد : 353 .
- (71) المصدر نفسه : 413 .
- (72) الحر العاملي , وسائل الشيعة : 466 / 3 .
- (73) الكليني , الكافي : 359 / 3 .
- (74) المصدر نفسه : 339 / 6 ؛ الحر العاملي , وسائل الشيعة : 118 / 25 .

المصادر والمراجع

خير ما نبتديء به كتاب الله المجيد القرآن الكريم

أبو زهره , محمد (ت 1394 هـ)

1- الإمام الصادق حياته وعصره - آراؤه وفقهه , مطبعة أحمد علي مخيمر , ب م , ب ت .

ابن منظور , محمد بن مكرم (ت 711 هـ)

2- لسان العرب , نشر أدب حوزة , 1405 هـ .

أسد حيدر (ت 1405 هـ)

3- الإمام الصادق والمذاهب الأربعة , نشر دار الزهراء (ع) , مؤسسة العطار الثقافية , النجف

الأشرف , ط 1 , 1430 هـ .

- البجنوردي , حسن بن علي أصغر (1379هـ)
4- منتهى الأصول , ب م , ب ت .
البرقي , أحمد بن محمد (ت274هـ)
- 5- المحاسن , تصحيح وتعليق جلال الدين الحسيني , نشر دار الكتب الإسلامية , طهران , 1370هـ .
- البيهقي , أحمد بن الحسين (ت 458هـ)
6- السنن الكبرى , دار الفكر , بيروت , ب ت .
حسن حنفي (معاصر)
7- من النص الى الواقع محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه , دار المدار الإسلامي , ط 1 , 2005م .
- الحكيم , السيد محمد سعيد بن السيد محسن (معاصر)
8- المحكم في أصول الفقه , مؤسسة المنار , ط 1 , 1414هـ .
الخصري , محمد (ت1345هـ)
9- أصول الفقه , دار الفكر , بيروت , 1424هـ .
مذكور , محمد سلام
10- أصول الفقه الإسلامي , دار النهضة العربية , مصر , ط 1 , 1976م .
خلاف , عبد الوهاب (ت1375هـ)
11- علم أصول الفقه , تخريج محمد بشير حلاولي , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط 1 , 1428هـ .
الرازي , محمد بن عمر المعروف بـ " الفخر الرازي " (ت606هـ)
12- المحصول في علم الأصول , تحقيق د . طه جابر العلواني , مؤسسة الرسالة , بيروت , ط 2 , 1412هـ .
الزركشي , محمد بن بهادر (ت 794هـ)
13- البحر المحيط في أصول الفقه , تعليق د محمد محمد تامر , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط 1 , 1421هـ .
الزلمي , مصطفى إبراهيم
14- أصول الفقه الإسلامي في نسيجه الجديد , منشورات مكتب التفسير , مطبعة التربية , أربيل , العراق , ط 1 , 2002م .
السبحاني , جعفر (معاصر)
15- أضواء على عقائد الشيعة الإمامية , مؤسسة الامام الصادق (ع) , قم , إيران , ط 1 , 1421هـ .

الشافعي , محمد بن إدريس (ت 204هـ)

16- الرسالة , تحقيق أحمد محمد شاكر , المكتبة العلمية , بيروت , لبنان , ب ت .

الصدر , حسن بن هادي (ت 1354هـ)

17- الشيعة وفنون الإسلام , تقديم د. سليمان نيا , ب م , ب ت .

الصدر محمد باقر (ت 1400هـ)

18- المعالم الجديدة للأصول , مكتبة النجاح , طهران , أوفست مطبعة النعمان , النجف الأشرف , 1975 م .

الصدوق , محمد علي بن الحسين بن بابويه (ت 381هـ)

19- التوحيد , تحقيق وتعليق هاشم الحسيني , مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين , قم , إيران , ب ت .

20- من لا يحضره الفقيه , تصحيح وتعليق علي أكبر غفاري , مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين , قم , إيران , ط 2 , ب ت .

الغراهيدي , الخليل بن أحمد (ت 175هـ)

21- العين , تحقيق د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي , دار الهجرة , قم , إيران , ط 2 , 1409هـ .

الفيض الكاشاني , محمد محسن (ت 1091هـ)

22- الوافي , تحقيق ضياء الحسيني , نشر مكتبة أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة , إصفهان , إيران , ط 1 , 1406هـ .

الطريحي , فخر الدين (ت 1085هـ)

23- مجمع البحرين , تحقيق أحمد الحسيني , نشر مرتضوي , مطبعة طراوت , طهران , ط 2 , 1362هـ ش .

العسقلاني , أحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت 974هـ)

24- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة , تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف , نشر مكتبة القاهرة , ط 2 , 1385هـ .

الطوسي , محمد بن الحسن (ت 460هـ)

25- تهذيب الأحكام , تحقيق حسن الخراسان , نشر دار الكتب الاسلامية , طهران , مطبعة خورشيد , ط 3 , 1364هـ ش .

26- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار , تحقيق حسن الخراسان , نشر دار الكتب الاسلامية , طهران , مطبعة خورشيد , ط 4 , 1363هـ ش .

المظفر , محمد حسين (ت 1381هـ)

27- الإمام الصادق , مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين , قم , إيران , ط4 , ب

ت .

المظفر , محمد رضا (ت 1375 هـ)

28- أصول الفقه , الناشر : مكتب الإعلام الاسلامي , قم , إيران , ط2 , 1415 هـ .

الحر العاملي , محمد بن الحسن (1104 هـ)

29- وسائل الشيعة الى تحصيل علوم الشريعة , تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث , ط2 , 1414 هـ .

كرجي , أبو القاسم

30- نظرة في تطور علم الأصول , ترجمة محمد علي آذرشب , مؤسسة البعثة , المكتبة

الاسلامية الكبرى , ط1 , 1402 هـ .

الكليني , محمد بن يعقوب (ت 329 هـ)

31- الكافي , تصحيح وتعليق علي أكبر غفاري , نشر دار الكتب الاسلامية , طهران , مطبعة

حيدري , ط5 , 1363 هـ ش .

المجلسي , محمد تقي (ت 1070 هـ)

32- روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه , تعليق حسين الموسوي وعلي بناه

الاشتهاردي , نشر بنياد فرهنگي اسلامي .

المحقق الكركي , علي بن الحسين (ت 940 هـ)

33- جامع المقاصد في شرح القواعد , تحقيق ونشر : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)

لإحياء التراث قم المشرفة , إيران , ط1 , 1408 هـ .

محمد كمال الدين إمام و رمزي محمد علي دراز

34- أصول الفقه الاسلامي , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت , لبنان , ط1 , 2007 م .

الملطي , أبو الحسين (ت 377 هـ)

35- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع , بيروت , 1968 م .

النجاشي , أحمد بن علي (ت 450 هـ)

36- فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي) , مؤسسة النشر الاسلامي التابعة

لجماعة المدرسين بقم المشرفة , إيران , ط5 , 1416 هـ .